سكان الوطن العربي دراسة في مستويات التنمية البشرية (من منظور جغرافي)

رزق سعدالله الجابري*

تاريخ تسلُّم البحث : 2018/11/10م تاريخ قبول النشر : 2019/1/31م

الملخص

من المعروف أن الوطن العربي يعاني من الكثير من المشكلات السكانية التي كان لها انعكاس على اتجاه التنمية البشرية ومستوياتها ، وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل الجغرافي سكان الوطن العربي من زاوية مستويات التنمية البشرية ، من وجهة نظر جغرافية، ومن نتائجها زيادة الفجوة التنموية بين الأقطار العربية وبقية المناطق الجغرافية في العالم ، فظهرت الدول العربية في دليل التنمية البشرية في جميع المستويات المرتفع جداً والمرتفع والمتوسط والمنخفض ، بل إن بعضها وضع تنموياً في مستوى الدول الفاشلة . كما ركزت الدراسة على إظهار تلك التباينات ، لعلها تسهم في تصحيح مسار التنمية البشرية في المنطقة العربية ، ومن ثم ارتفاع تصنيفها تنموياً إلى مراتب متقدمة.

كلمات مفتاحية: التنمية البشرية ، مؤشرات التنمية، دليل التنمية ،الدول العربية .

المقدمة:

شهد منتصف القرن العشرين اهتماماً متزايداً بالتنمية البشرية في جميع أقطار العالم ، وذلك عندما أولت النظم الدولية والمحلية التنمية أهمية كبرى . وخاصة بعد أن أصدرت الأمم المتحدة ممثلة ببرنامجها الإنمائي (UNDP) عام 1990م التقرير الأول عن حالة التنمية البشرية في العالم ، وشمل هذا التقرير مؤشرات عن مستويات التنمية ، كما أظهر لأول مرة ترتيب دول العالم وفق مؤشرات التنمية البشرية (التعليم الصحة الدخل) بعد أن وضعت في دليل مكون من ثلاثة مستويات : المستوى الأول تنمية بشرية مرتفعة ، والثاني تنمية بشرية متوسطة ، والثالث تنمية بشرية منخفضة وقد جاءت معظم الدول العربية في المستوى الثاني والثالث من ذلك الترتيب. على إثر ذلك سعت الدول العربية مجتمعة وفردية إلى تغيير ترتيبها في سلم دليل التنمية البشرية من خلال تضييق مسافة التفاوت في مستويات التنمية بين بعضها البعض وبينها وبقية المناطق الجغرافية في العالم ، فشرعت في وضع الخطط والبرامج التي تعالج قضايا التنمية وخاصة التعليم والصحة والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

أهداف البحث: يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً : رصد التحولات وإبراز الاختلافات بين الدول العربية في مستويات التنمية البشرية.

ثانياً : الوقوف على مستوى التنمية البشرية في الوطن العربي ومقابلته بغيره من المناطق الجغرافية

ثالثاً : تبيين وضع الدول في سلم التنمية البشرية.

مشكلة البحث: التنمية البشرية هدف سعت ومازالت تسعى إليه الدول العربية ، ومن أجل بلوغه ، وضعت الخطط والبرامج التنموية ، وقد شكل الإنسان العربي هدفاً في جميعها سواء أكانت خططاً قصيرة أو

* استاذ مشارك بقسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – وقسم الجغرافيا كلية الآداب – جامعة حضرموت.

متوسطة الأجل أو المستقبلية وقد حُددت مشكلة البحث في الإجابة عن عدة تساؤلات.

أولاً : ما مستوى التنمية البشرية في الوطن العربي عامة وفي كل قطر على حدة.؟

ثانيا: ما العوامل الجغرافية التي أدت إلى تفاوت مستوى التنمية البشرية بين الدول العربية.؟

منهج البحث : لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث وحل مشكلته اعتمدت الدراسة على عدة مناهج يعتقد الباحث بأنها تحقق ذلك هي : المنهج التطوري (التاريخي) الذي يسمح بتتبع الظاهرة خلال مدد تاريخية . ومنهج تحليل التباين الذي يمكن من تحليل مستوى التفاوت وعمل مقارنات بين الدول العربية ببعضها البعض وكذا بينها و بين المناطق الجغرافية في العالم .وأخير المنهج الاستقرائي الذي يسمح باستقراء حقائق الواقع دون تحيز تجاه دولة أو مجموعة دول.

مجال الدراسة: حدد مجالان للدراسة : الأول مجال جغرافي ، شمل جميع الدول العربية ، أما المجال الثاني فهو زمني وشمل المدة الزمنية المحصورة بين الأعوام 1990 إلى 2013م ، ويعود ذلك إلى المدة التي شملتها تقارير التنمية البشرية تقرير عام 1990م ، وتقرير عام 2013م.

مصادر البحث : لتنفيذ هذا البحث تم الاستعانة بعدد من المصادر، لعل أهمها تقارير التنمية البشرية خلال المدة 1990م إلى 2014م . كما اعتمدت الدراسة على كتب الإحصاء والنشرات السكانية والاقتصادية ومسوح تنموية ودراسات تناولت التنمية البشرية في الوطن العربي.

الإطار النظري والتحليلي لمفهوم التنمية البشرية

منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية خاصة في الدول المتقدمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة تعمير ما دمرته الحرب . أما في الدول النامية والدول العربية فقد برزت الحاجة إلى التنمية بعد أن نالت استقلالها بهدف التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وصولاً إلى تخفيف الحرمان أو القضاء عليه في احتياجات السكان ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وخفض معدلات الوفيات وتوفير الغذاء ومياه الشرب النقية والاهتمام بالتعليم والصحة وتوفير المرافق والخدمات المختلفة والأمن وإعادة توزيع الاهتمامات والموارد وتنشيط السلوك البشري نحو المشاركة في صناعة القرارات ووضع الاستراتيجيات.

ورغم أن التنمية البشرية تركز على الإنسان ونوعية حياته إلا أن مفهومها اختلف من مرحلة إلى أخرى . في المرحلة الأولى ركزت قضية التنمية البشرية ونظرياتها على المورد البشري (الإنسان) وإمكانيات الاستثمار فيه من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب ، وعزز هذا الاتجاه نتائج الدراسات التي قام بها كل من شولتز ، وكازنتس كندريك في أوربا وأمريكا ، فقد بينت أن 90% من النمو في تلك المناطق يعود إلى تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة [1].

اما المرحة الثانية التي امتدت خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي فقد حدث تغير في مفهوم التنمية البشرية ، وتعددت مفاهيمها، واستخدمت للتعبير عنها مصطلحات كثيرة منها تنمية العنصر البشري ، تنمية راس المال البشري ، تنمية الموارد البشرية ، التنمية الاجتماعية ، وظلت هذه التعبيرات والمفاهيم سائدة في جميع أقطار العالم بما في ذلك الدول العربية للتعبير عن التنمية البشرية خلال هذه المدة الزمنية (عقد الثمانينيات).

مطلع عام 1990م حدث تطور كبير في مسيرة

التنمية البشرية دولياً وامتد أثره في الدول العربية وذلك بعد صدور التقرير الأول حول التنمية البشرية في العالم وحدد فيه سياق جديد للتنمية البشرية دعا فيه إلى تبني سياسة تستهدف زيادة الخيارات المتاحة وغير المحدودة أمام السكان ، وركز على ثلاثة أطر هي: أن يعيش السكان حياة طويلة آمنة خالية من الأمراض، وأن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الاحتياجات اللازمة لتحقيق نوعية حياة راقية وكريمة.

إن التنمية البشرية تسعى إلى تحسين نوعية حياة السكان في المناطق الجغرافية ، فلا يوجد اتفاق بين المهنيين والمختصين حول مفهوم محدد للتنمية البشرية ، بالرغم أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعطي مفهوماً للتنمية البشرية بأنها (عملية توسيع اختيارات السكان هذه الاختيارات لا نهائية وتتحدد بمحددات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية ويمتد مجالها من الحاجات البشرية إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة والعمل والدخل وتوفير المرافق والخدمات والأمن إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع[2]، وبالرغم من أن تقارير التنمية البشرية التي تصدرها دول العالم منفردة تأخذ بهذا المفهوم إلا أن هناك تبايناً في استخدامه بين المهنيين والمختصين في الحقول العلمية وخاصة في الدول العربية .فالاقتصاديون يعرفون التنمية البشرية على أنها تنمية السكان بالسكان للسكان . أما المخططون فيعرفونها بأنها (عملية تغيير وارتقاء مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الانسان في مختلف جوانبها يشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائهم وتقاسم عوائدها.

أما المفهوم الجغرافي للتنمية البشرية فهو أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم ما لتحقيق رفاهية سكانه وأن هذه الموارد يختلف توزيعها من مكان لآخر ، وتختلف معها طرائق استغلالها حسب مقدرة السكان على ذلك ، ومن ثم ينعكس ذلك على تفاوت مستويات نوعية الحياة ، ومن هنا تظهر الاختلافات المكانية في مستويات التنمية البشرية ويأتي أثر الجغرافيا لإبراز هذه الاختلافات والتباينات المكانية. وهذا المفهوم تم الأخذ به في هذه الدراسة كون الدراسة جغرافية كما أنه يبرز التفاوت في مستويات التنمية البشرية بين الأمكنة الجغرافية وهو هدف تسعى إليه هذه الدراسة .

إن التنمية البشرية جغرافياً تعني تنمية الأقاليم الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتنمية المرافق والخدمات وذلك بقصد توفير احتياجات السكان وتحسين مستويات اختيارهم لها بهدف الارتقاء بنوعية الحياة وقيمتها للإنسان في الحاضر والمستقبل.

أهداف التنمية البشرية حددت الأمم المتحدة مطلع عام 1990م مجموعة من الأهداف ينبغي على كل دولة من دول العالم بلوغها بحلول سنة 2015م وهي على النحو الآتي:[3]

– استئصال الفقر والجوع الشديد وذلك من خلال إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار وكذلك الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

– تحقيق شمولية التعليم الابتدائي ويشمل ضمان كل الأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على قدر مماثل أن يكونوا قادرين على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية

– الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

– تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث.

– تحسين صحة الأمومة وذلك من خلال تخفيض معدل وفيات النساء في أثناء الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع.

– مكافحة فيروس المناعة البشرية الإيدز وكذلك أمراض الملاريا وأمراض أخرى.

– ضمان الاستدامة البيئية وذلك من خلال دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه.

– تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وذلك من خلال تطوير نظام تجاري مالي منفتح غير تمييزي يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر.

دليل التنمية البشرية : يتسم دليل التنمية البشرية بأنه دليل مركب يقيس إنجازات البلد في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية [4] وهو حديث التصميم منطوقه بان التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي فحسب كما كانت الممارسة حينئذ بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي تحققها البلدان في ثلاثة أبعاد اساسية هي :

–الحياة المديدة الصحية: تقاس بمعدل العمر المتوقع عند الميلاد

– المعرفة : تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي.

– مستوى المعيشة : مقاساً بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الحقيقي للفرد في معادلة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

ومن أجل حساب دليل التنمية البشرية يجب استحداث دليل لكل هذه الأبعاد ولحساب دلائل هذه الأبعاد دلائل العمر المتوقع والتعليم وإجمالي الناتج المحلي اختيرت قيم دنيا وقصوى لكل مؤشر أساس يعبر عن الأداء لكل بعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد صحيح بوساطة عمليات حسابية هي:

دليل التعليم : يتم من خلال تحديد ادنى قيمة واعلى قيمة ويمكن الوصول اليه من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وقيمة العليا 100 والدنيا صفر. وكذلك الملتحقين بالمدارس (15 سنة . صفر)

دليل العمر المتوقع عند الميلاد(85 سنة ،25 سنة)

دليل الدخل: مقاساً بالقدرة الشرائية بالاستناد الى معدل الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد بالدولار الامريكي.

ويتم حساب مستوى الانجاز لكل مؤشر كما يلي:

$$\text{مؤشرات التنمية} = \frac{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ولحساب دليل التنمية البشرية يتطلب الحصول عدة على مؤشرات هي :

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
إجمالي نسب الإلحاق بالمدارس (%)	100	0
إجمالي الناتج المحلي معامل القوة الشرائية بالدولار	40000	100

بعد الحصول على المؤشرات يحسب دليل التنمية البشرية بالصيغة الآتية = 1/3 (دليل العمر المتوقع) +1/3 (دليل التعليم)+ 1/3 (دليل الدخل).

سكان الوطن العربي من منظور التنمية البشرية:

الاتجاهات العامة لأوضاع السكان: في الوطن العربي : من الامور المهمة لمعرفة مستويات التنمية البشرية في الوطن العربي أن تكون البداية من الوقوف على الاتجاه العام لأوضاع السكان لما للتنمية البشرية من ارتباط وثيق بالوضع السكاني واتجاهاته العامة ، كما أن السكان يعد شرطاً ضرورياً للقيام بنشاطات تنموية فاعله، من جانب آخر تتأثر التنمية بعدد السكان واتجاهات نموهم وبالتركيبة العمرية ونسبة الإعالة . فالتراجع في معدلات الخصوبة والتغير في التركيبة العمرية هما مصدر آثار بالغة في النمو الاقتصادي (تقرير التنمية البشرية 2013م ص101) وعن الاتجاهات السكانية يعكسها الجدول رقم (1) ومن هم يتبين الآتي:

جدول رقم (1) اتجاهات السكان في الوطن العربي

المتغير / الدولة	حجم السكان ملايين(1) 2012م	معدل النمو (2) 2010م %	سنوات تضاعف السكان	إجمالي الخصوبة 2010م	العمر الوسيط بالسنوات	معدل الخصوبة الكلي (2012م)	نسبة الإعالة الإجمالية * 2012م	المناطق الحضرية% من إجمالي السكان
الاردن	6.5	1.9	30	2,9	20,7	2,9	66,9	83,0
الإمارات	8.1	2.2	35	1,3	30,1	1,7	20,9	84,7
البحرين	1.4	2.1	38	2.5	30,1	2,5	29,2	88,7
تونس	10.7	1.0	24	1,9	28,9	1,9	43,2	66,5
الجزائر	36.5	1.4	29	2,2	26,2	2,2	45,6	73,8
جبوتي	0.9	1.9	30	3,6	21,4	3,6	62,8	77,1
السعودية	28.7	2.1	36	2,7	25,9	2,2	49,0	82,5
السودان	35.0	2.4	27	5,5 (*)	19,7	5,5 (2000م)	76,0	33,3
سوريا	21.1	1.7	30	2,8	21,1	2,8	65,2	56,5
الصومال	9.8	2.6	31	00	17,5	6,3	91,0	38,2
العراق	33.7	3.1	23	4,6	18,3	4,6	48,3	66,4
عمان	2.9	1.9	30	2,2	25,3	2,2	42,8	73,7
قطر	1.9	2.9	32	2.2	31,6	2,2	18,3	98,9
الكويت	2.9	2.4	25	2.3	28,2	2,3	40,1	98,3
لبنان	4.3	0.7	32	1,8	29,1	1,8	45,1	87,4

ليبيا	6.5	0.8	33	2.4	25,9	2,4	55,0	77,9
مصر	84.0	1.7	31	2,7	24,4	2,7	57,2	43,6
المغرب	32.6	1.0	42	2,2	26,3	2,2	49,2	57,4
موريتانيا	3.6	2.2	35	4,4	19,8	4,4	73,1	41,7
اليمن	25.6	3.0	25	5,0	17,4	5,0	86,4	32,9
فلسطين	4.3	2.8	32	4,3	18,1	4,3	79,5	74,6
جزر القمر	0.8	2.5	28	4,8	18,9	4,8	82,8	28,1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: 1- تقرير التنمية البشرية لعام 2013م .2- تقرير التنمية البشرية 2004م.

اتجاهات الحجم: شهدت المدة الواقعة بين الأعوام 1975و 2012م ارتفاعاً في عدد سكان الوطن العربي من 216 مليون نسمة إلى (357,3) مليون نسمة ويتوقع أن يصل العدد بحلول عام 2030م إلى حوالي (480.8) مليون نسمة ،وقد شكل ما يعادل 5.1% من إجمالي حجم سكان العالم ، وبذلك يأتي في المرتبة الأخيرة بين مجموعات العالم وفقا ودليل التنمية البشرية من حيث اتجاهات الحجم الذي وصل في شرق آسيا والمحيط الهادي 28.7% ، وجنوب آسيا 24,7% ، وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى 12,1%، وأقل البلدان نموا 11,1% ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 8,5%، والدول الجزرية الصغيرة والنامية 7,2% ، وأروبا وآسيا الوسطى 6,8% ، وتتفاوت الدول العربية في حجم سكانها على النحو الآتي:

- دول يزيد سكانها على 30 مليون نسمة وتشمل مصر 80مليون ، الجزائر 36,5 مليون ،السودان 35 مليون ، العراق 33,7 مليون، وتشكل جميعا 62% من إجمالي سكان الدول العربية.

- دول يتراوح حجم سكانها بين 20 مليون وأقل من 30 مليون نسمة وتشمل المملكة العربية السعودية 28,7 مليون ، الجمهورية اليمنية 25,6 مليون ، سوريا 21,1 مليون بأهمية نسبية 21,1%.

- دول سكانها أقل من 20 مليون نسمة وتشمل، تونس ، الإمارات الأردن ، لبنان، ليبيا ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، موريتانيا ، فلسطين جزر القمر ، جيبوتي ،الصومال. وشكل 16,9% من إجمالي سكان الوطن العربي.

اتجاهات النمو السكاني : يدور النمو السكاني في الوطن العربي على المستوى العام حول 2.3% .ويزيد عن المتوسط العالمي بمعدل 1% ويعد في ضمن النمو المرتفع. وعند مقابلته بمجموعات المناطق حسب تقرير التنمية البشرية لا تتقدم عليه إلا منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقية حيث يصل معدل نموها 2,5% أما أقل المناطق نمواً أوروبا وآسيا الوسطى فقد سجل معدل النمو المعدل صفر ، بينما بلغ في شرق آسيا والمحيط الهادي 0,8% ، وبلغ 2,2% 1,6% و1,4% و1,0% في كل من أقل البلدان نمواً ، وجنوب آسيا والدول الجزرية والصغيرة والنامية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

اتجاهات الخصوبة البشرية في الوطن العربي: تعد الخصوبة البشرية الحدث والظاهرة الديموغرافية الأكثر تأثيراً في التنمية البشرية . من المعروف أن الخصوبة المرتفعة يتبعها نمو سكاني مرتفع وزيادة في حجم السكان وهذا يحول دون تحقيق تنمية بشرية كما يمتد

ذلك إلى التنمية المستدامة ، لهذا من الأهمية بمكان دراسة اتجاه الخصوبة تظهر البيانات أن الخصوبة في الوطن العربي بلغت في المتوسط العام 3 طفل للمرأة ، أما داخل الدول العربية هناك تفاوت في اتجاهاتها على النحو الذي يبينه الجدول (1) حيث تظهر عدة مستويات على النحو الآتي :

– دول تزيد فيها الخصوبة البشرية على أربعة مواليد للمرأة ، وتشمل الصومال 6,3 ، السودان 5,5 ، الجمهورية اليمنية 5.0 ، جزر القمر 4,8 ، العراق 4,6 ، موريتانيا 4,4 ، فلسطين 4,3

– دول تتراوح الخصوبة فيها من أكثر من مولودين اثنين وأقل من أربعة مواليد وتشمل جيبوتي 3,6 ، الأردن 2,9 ، سوريا 2,8 ، مصر 2,7، ليبيا 2,4، البحرين 2,5 ، الكويت 2,3 ، قطر ، عمان ، الجزائر ، السعودية، المغرب فقد بلغت الخصوبة فيها 2طفل للمرأة.

– دول فيها خصوبة المرأة أقل من طفلين هي : تونس 1,9 ، لبنان 1,8 ، الإمارات 1,7.

وتأسيساً على ما تقدم هناك دول تعاني من حجم سكاني كبير وخصوبة مرتفعة كما هو في دول المستوى الأول للحجم والخصوبة وهذا يؤثر سلبا في التنمية البشرية.

اتجاهات الإعالة: بلغ متوسط الإعالة في الوطن العربي لكل مئة شخص في الفئة العمرية (15 – 64 سنة) 59,7 فرداً ، وهي تزيد عن المتوسط العالمي بمعدل 9.7 ، وتتفاوت الدول العربية في نسبة الإعالة بينها كما يوضحها الشكل رقم (3) ومنه تظهر عدة مستويات:

– دول نسبة إعالتها فوق المتوسط العربي وتشمل الصومال 91، الجمهورية اليمنية 86,4 ، جزر القمر 82,8 ، فلسطين 79,5 ، السودان 76 ، موريتانيا 73,1 ، الأردن 66,9 ، سوريا 65 جيبوتي 62,8 ، وهذه دول نعاني من مشاكل اقتصادية وتنموية.

– دول تزيد نسبة الإعالة عن 40 فرداً وتقل عن المتوسط العربي 59,7 ، فرداً وتشمل مصر 57,2 ، ليبيا 55 ، المغرب 49,2 ، السعودية 49 ، العراق 48,3 ، الجزائر 45,6 ، لبنان 45,1 ، تونس 43,2 ، عمان 42,8 ، الكويت 40,1 .

– دول تنخفض فيها الإعالة عن 30 فرداً وتشمل البحرين 29,9 الإمارات 20,9 قطر 18,3 .

مستويات التنمية البشرية في الوطن العربي:

نظرا للطبيعة المعقدة للتنمية البشرية شهد العقد الأخير من القرن العشرين نهجاً جديداً لمعرفة تفاوتها بين المناطق الجغرافية يرتكز على وجود مؤشرات للحكم على التفاوت ودرجة مستوياتها ، في هذا الجزء من الدراسة سنناقش مستويات التنمية البشرية في الوطن العربي معتمدين على جملة من المؤشرات هي:

مؤشرات التعليم : يعد التعليم من الأدوات الرئيسة للتنمية عامة والتنمية البشرية على وجه الخصوص ، لذلك واكبت الدول المتقدمة نموها بدعم التعليم والبحث العلمي والاستثمار في مجالاته ، ومن هنا ظهر فيها الاقتصاد المعرفي الذي حقق بها الجزء الأكبر من القيمة المضافة [5]. على عكس الحال في الدول العربية التي تواجه التحدي الكبير الذي تفرضه ثورة المعلومات والاتصالات باعتبارها أحد منتجات التعليم والبحث العلمي بما تعانيه من مشاكل أثرت فيه عامة وفي الدول بشكل فردي في مستويات التنمية البشرية من حيث معدل الالتحاق بالتعليم والملمين بالقراءة والكتابة والتسرب ونوعية التعليم والرضا بين الجنسين وسيتم التعرف على صورة هذه المؤشرات من خلال ما أظهره تقرير التنمية البشرية لعام 2013م ويضح ذلك الجدول رقم (2) ومنه يتبين الآتي:

جدول رقم (2) يبين مؤشرات التعليم في الوطن العربي

مؤشر التعليم / الدولة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة % للفئة العمرية 15 سنة وما فوق (2010 م)	الرضاء بنوعية التعليم %	معدل التسرب من التعليم الابتدائي	مؤشر التعليم / الدولة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة % للفئة العمرية 15 سنة وما فوق(2010 م)	الرضاء بنوعية التعليم %	معدل التسرب من التعليم الابتدائي
الأردن	92,6	63,3	6,6	السعودية	86,6	61,8	6,7
الإمارات	90,0	80,6	3,3	السودان	71,1	43,0	9,1
البحرين	91,9	80,5	1,8	سوريا	83,4	59,1	5,4
تونس	77,6	54,8	5,3	الصومال	–	--	--
الجزائر	72,6	67,1	5,0	العراق	78,2	38,0	33,3
جبوتي	–	66,4	35,7	عمان	86,6	70,0	2,7
قطر	96,3	69,9	6,4	المغرب	56,1	41,6	9,5
الكويت	93,9	61,2	4,0	موريتانيا	58,0	39,2	29,3
لبنان	89,6	67,6	8,2	اليمن	63,9	37,2	40,5
ليبيا	89,6	--	--	فلسطين	94,9	6,3	1,5
مصر	72,0	42,6	--	جزر القمر	74,9	46,0	25,9

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية.

أولاً : إلمام البالغين بالقراءة والكتابة : يعد حجر الأساس في التنمية البشرية كونه أداة لتوسيع خيارات السكان وقدراتهم ، ووسيلة للتغلب على الحرمان . بلغ معدل البالغين الملمين بالقراءة والكتابة في الوطن العربي للفئة العمرية (15–سنة وما فوق) حوالي 74,5% على المستوى العام ، وبهذا يأتي في المرتبة الرابعة عالمياً حسب دليل التنمية البشرية بعد أوروبا وآسيا الوسطى 98,1% ،شرق آسيا والمحيط الهادي 93,8% أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي91,3% ، والارتفاع في النسبة لا يشكل ميزة في تحسن دليل التعليم فهو يأتي دون المتوسط العالمي بمعدل 6,8% الذي يصل إلى 81,3% . ويزداد الخلل وضوحاً من مقابلة الوطن العربي بمناطق التنمية البشرية في هذا المؤشر كما تمت الإشارة سلفا .كما أن الوقوف على هذا المؤشر في كل دولة عربية على حدة يوضح مدى التفاوت في المستوى:

– دول عربية سجلت مستويات مرتفعة في معدل القراءة والكتابة تزيد عن المتوسط العالمي وتقترب من مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي حيث يزيد المعدل فيها عن 90% وهي قطر 96,3% ، فلسطين 94,9% ، الكويت 93,9% ، الأردن 92,6% ، البحرين 91,9% ، ومعظم هذه الدول لديها وفرة مالية وجهتها نحو التعليم عدا فلسطين فقد كان للشتات أثر في الإقبال على التعليم.

– دول سجلت معدلاً أقل من 90% وتزيد عن المتوسط العالمي البالغ 81,3% وهذه الدول لبنان 89,6% ، ليبيا 89,5% ، السعودية وعمان لكل منهما 86,3% ، سوريا 83,4%، وتنتمي السعودية وليبيا إلى الوفرة المالية حيث وظفت للنهوض بالتعليم أما بالنسبة للبنان فقد كان العامل التاريخي والهجرة

الخارجية دوافع نحو ارتفاع قيمة التعليم في الحياة .

– دول بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فوق المتوسط العربي 74,5% وأقل من المتوسط العالمي 81,3% ، وهما العراق 78,2% ، تونس 77,6%. وهذه تعاني من مشاكل سياسية ومالية .

– دول المعدل فيها اقل من المتوسط العربي وتشمل جزر القمر 74,9% ، الجزائر 72,6% ، مصر 72% ، السودان 71,1% ، اليمن 63,9% ، موريتانيا 58% المغرب 56,1% ، ومعظمها دول تعاني من مشكلات اقتصادية وحجم سكاني كبير واضطرابات سياسية.

– أخيراً الصومال فلم تسجل أي معدل ويعود ذلك إلى غياب البيانات كونها تصنف دوله فاشلة .

ثانياً: التسرب التعليمي: يعد التسرب من المراحل الأولى من التعليم من أهم مشكلات التنمية البشرية في الدول العربية لما يترتب عليه من تزايد في معدلات الأمية والجهل والبطالة وضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد .إلى جانب ذلك فإنه يعزز ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال وانحراف الأحداث وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر والإرهاب[6] وهذه جميعاً تولد مشكلات سكانية تؤثر سلباً في التنمية البشرية.

يظهر دليل التعليم حجم هذه المشكلة في الوطن العربي فقد بلغ المتوسط العام للتسرب من فوج الملتحقين في الدول العربية حوالي 9,9% وهو ينخفض عن المتوسط العالمي بنسبة 8,1% ويزيد عن متوسط أوروبا وآسيا الوسطى البالغ 4,2% بحوالي 5,7% . ونسبة تسرب الفوج الدراسي في الدول العربية أقل مما هو في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي بلغ 14,3% وفي جنوب آسيا البالغ 21,4% وجنوب الصحراء الأفريقية 37,8% . ورغم انخفاض الوزن النسبي للتسرب كمتوسط عام إلا أن نسبة التسرب على مستوى الدول العربية متباينة وتصل إلى مستويات مرتفعة ويمكن استجلاء ذلك من الجدول رقم (2).

– دول يرتفع فيها معدل التسرب إلى ما يقارب ثلث الفوج وتصل إلى مستوى دول جنوب الصحراء الأفريقية وتشمل الجمهورية اليمنية 40,5% ، جيبوتي 35,7% ، العراق 33,3% ، موريتانيا 29,3% ، جزر القمر 25,9%.

– دول يتماثل معدل التسرب مع المتوسط العربي المغرب 9,5% ، السودان 9,1% .

– دول يزيد معدل التسرب عن 5% وينخفض عن المتوسط العربي، وتشمل لبنان 8,2%، السعودية 6,7% ، الأردن 6,6% ، قطر 6,5 % ، سوريا 5,4% ، تونس 5,3%، الجزائر 5%.

– دول سجلت معدلات دون 5% من تسرب الفوج تشمل الكويت 4% ، الإمارات 3,3%، عمان 2,7% ، البحرين 1,8% ، فلسطين 1,5%.

ثالثاً : الرضاء بنوعية التعليم: يعد الرضا بالتعليم من المؤشرات المهمة لقياس دليل التعليم المحرك القوي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، إلى جانب ذلك يسهم في بناء مجتمعات ذات تنمية بشرية مرتفعة ، وتظهر بيانات الجدول رقم (2) الرضاء بنوعية التعليم في الدول العربية، وعند مقابلة ذلك بمناطق التنمية البشرية في العالم ومتوسط العالم تبرز فجوة التفاوت في هذا العنصر بين الدول العربية وتلك المناطق من جهة وبين الدول العربية بعضها ببعض. حيث تشير البيانات أن متوسط معدل الرضا في الدول العربية 50,0% وهو أدنى معدل رضا حسب دليل التنمية البشرية الذي يرتفع في جنوب آسيا إلى 73,3% وفي أوروبا وآسيا الوسطى 51,8% وفي جنوب الصحراء الأفريقية 52% . كما أنه أقل من

المتوسط العالمي البالغ 64,2% . أما المعدل بين الدول العربية فهو على النحو الآتي:

– دول فيها معدل الرضا يزيد عن المعدل العالمي وتشمل الإمارات 80,6% ، البحرين 80,5%، عمان 70% ، قطر 69,9% ، الجزائر 67,1% ، جيبوتي 66,4%.

– دول معدل الرضا فوق مستوى المتوسط العربي وهي الأردن 63,3% ، السعودية 61,8% ، الكويت 61,2%.

– دول معدل الرضا فيها في مستوى المتوسط العربي وتشمل سوريا 59,1% ، تونس 54,8%.

– دول متوسط الرضا دون المتوسط العربي وهي جزر القمر 46% ، السودان 43% ، مصر 42,6% ، المغرب 41,6% ، موريتانيا 39,2% ، العراق 38% ، الجمهورية اليمنية 37,2%.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن عناصر التعليم كمكون تنموي في الدول العربية مجتمعة أو في كل دولة على حدة متدنية للغاية وهو دون المتوسط العالمي وهذا أدى إلى وجود تفاوت في مستويات التنمية البشرية بين الدول العربية ببعضها البعض وبينها وبين مناطق التنمية البشرية في العالم.

مؤشرات الصحة : تعد الصحة من عناصر التنمية البشرية ، فانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع وعدد الأطباء والرضاء بنوعية الرعاية الصحية وأسباب الوفاة جميعها مؤشرات للدالة على تقدم في مستوى التنمية في المناطق الجغرافية. لهذا اهتمت الدول العربية بصحة الإنسان العربي وجعلته في سلم أولوياتها كونها غاية ووسيلة .وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات كما يوضح ذلك الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) مؤشرات الصحة في الوطن العربي

مؤشر الصحة / الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع من كل 1000مولود حي	الأطفال ناقصو الوزن % الأطفال دون سن الخامسة عشر	الأطباء من كل 1000 شخص	الرضا بنوعية الرعاية الصحية % من المجيبين	مؤشر الصحة / الدولة	معدل وفيات الأطفال الرضع من كل 1000مولود حي	الأطفال ناقصو الوزن % الأطفال دون سن الخامسة عشر	الأطباء من كل 1000 شخص	الرضا بنوعية الرعاية الصحية % من المجيبين
الأردن	18		2,5	66	السعودية	15	--	0,9	69
الإمارات	6	--	1,9	00	السودان	66	27	0,3	48
البحرين	9	--	1,4	00	سوريا	14	10,1	1,5	56
تونس	14	3,3	1,2	80	الصومال	–	00	00	00
الجزائر	31	3,2	1,2	52	العراق	31	6,4	0,7	44
جيبوتي	73	22,9	0,2	56	عمان	8	8,6	1,9	00
قطر	7	--	2,8	00	المغرب	30	8,6	0,6	00
الكويت	10	--	0,9	69	موريتانيا	75	14,7	0,1	31
لبنان	19	--	3,5	50	اليمن	57	43,1	0,3	00
ليبيا	13	--	1,9	00	فلسطين	–	---	00	50
مصر	19	6,0	2,8	5,3	جزر القمر	63	--	0,2	00

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية.

معدل وفيات الأطفال الرضع : بلغ متوسط معدل وفيات الرضع في المنطقة العربية 36% أما المتوسط العالمي فقد بلغ 40% ومن ثم فإن المتوسط العربي ينخفض عن المتوسط العالمي بمعدل 4% ، وبمقابلة هذا المعدل مع مناطق التنمية البشرية في العالم الذي بلغ في جنوب الصحراء الكبرى 76% وجنوب آسيا 50% وشرق آسيا والمحيط الهادي 20% وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 18% وأروبا وآسيا الوسطى 17% . فان معدل الوفيات يظهر أن المنطقة العربية في مستوى صحي أفضل. ولكن مستوى الوفيات متفاوت داخل الدول العربية كما يلي:

– دول فيها معدل الوفيات مرتفع ويزيد على المتوسط العالمي ويتجاوز 50% وتشمل موريتانيا 75% جيبوتي 73% السودان 66% جزر القمر 63% الجمهورية اليمنية 57% ، وأهم ما يلاحظ أن هذه الدول تعاني مشكلات اقتصادية وتنموية حالت دون توفير الاشتراطات الصحية الوقائية والعلاجية بالإضافة إلى التغذية الجيدة.

– دول ينخفض فيها معدل الوفيات عن المعدل العربي بشكل طفيف و تشمل الجزائر 31% ، العراق 31% المغرب 30%.

– دول معدل الوفيات فيها أكثر من 10% وأقل من 30% مصر ولبنان بمعدل 19% لكل منهما الأردن 18% ، السعودية 15% ، سوريا وتونس بمعدل 14% لكل دولة .

– دول معدل الوفيات أقل من 10% البحرين 9% ، عمان 8% ، قطر 7%، الإمارات 6% .

أسباب الوفاة : تتعدد أسباب الوفاة ورغم كثرة أسبابها فقد ركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة عوامل للوفيات هي: أولاً وباء الملاريا وثانياً الكوليرا وثالثاً أمراض القلب والشرايين . وهذه الأسباب مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التنمية في المنطقة الجغرافية. وتظهر البيانات أن معدل الوفيات في المنطقة العربية بسبب الملاريا بلغ 3,5حالة لكل مائة ألف نسمة ، رغم انخفاضها عن المتوسط العالمي البالغ 12.2 وعند مقابلته بمناطق التنمية البشرية تأتي المنطقة العربية بعد أفريقية جنوب الصحراء الكبرى الذي يصل المعدل فيها إلى 1,98 بينما يصل في جنوب آسيا 1,6 وفي شرق آسيا والمحيط الهادي 1,5 وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0,2 وفي أوروبا وآسيا الوسطى لم تسجل أية حالة وفاة.

وتتفاوت نسبة الوفيات بسبب مرض الملاريا بين الدول العربية على النحو الآتي:

–دول فيها معدل الوفيات يزيد عن المتوسط العربي والعالمي وتتمثل في جزر القمر 58 الجمهورية اليمنية 49، موريتانيا 36 ، السودان 23 ،وهذه الدول تعاني من مشكلات اقتصادية كما أن بيئتها الطبيعية حارة وملائمة لنمو هذا المرض .

–دول ينخفض فيها المعدل عن المتوسط العربي وتشمل جيبوتي 1,2 مصر 0,2 البحرين وتونس لكل منهما 0,1

–باقي الدول العربية تختفي فيها أسباب الوفاة بمرض الملاريا وهي دول تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع وتحسن في أوضاعها الصحية وتشمل السعودية الكويت الإمارات قطر الأردن سوريا ليبيا لبنان فلسطين.

عدد الاطباء :عدد الأطباء لكل عدد من حجم السكان يعد من المؤشرات الصحية في دليل التنمية البشرية . يظهر دليل التنمية البشرية في العالم أن متوسط عدد الاطباء بلغ معدله 1.4 لكل 1000 شخص ويتطابق المعدل العربي مع المعدل العالمي

وبهذا يتفوق الوطن العربي على بقية مناطق التنمية البشرية في العالم مثل جنوب الصحراء الأفريقية التي بلغ المعدل فيها 0,2 وجنوب آسيا 0,6 وشرق آسيا والمحيط الهادي 1.2 لكل 1000 شخص .ولا يتفوق على المنطقة العربية في هذا المؤشر الا أوروبا وآسيا الوسطى بمعدل 3,1 ، أما معدل الوطن العربي 1,4 يتطابق مع المعدل العالمي الا أن هناك تفاوتاً بين الدول العربية في هذا المؤشر وهو ما يوضحه الجدول قم (3) المبين سلفاً ومنه الآتي:

– دول يرتفع عدد الاطباء لكل 1000 شخص وتفوق المتوسطين العربي والعالمي بمعدل الضعف وتشمل لبنان 3,5 مصر وقطر لكل منهما 2,8

– دول تدور حول المتوسطين الدولي والعربي وتشمل عمان ، الإمارات ، ليبيا بمعدل 1,9 لكل منهما سوريا 1,5 البحرين 1,4 تونس الجزائر 1,2 لكل منهما.

– دول يتدنى فيها عدد الأطباء لكل 1000 شخص إلى أقل من طبيب وتشمل السعودية ، والكويت لكل منهما 0,9 العراق 0,7، المغرب 0,6 ، السودان والجمهورية اليمينة لكل منهما 0,3 ، جزر القمر وجيبوتي لكل منهما ا 0,2 ، موريتانيا 0,1.

الرضا بنوعية الخدمات الصحية :الرضا بنوعية الخدمات الصحية من المؤشرات المهمة في دليل الصحة كعنصر للتنمية البشرية ، كونه يبين من عدمه موقف سكان المنطقة الجغرافية من الخدمات الصحية المقدمة. ويسهم في إعادة هيكلة برامج الصحة من حيث الكم والنوع والتوزيع وتظهر بيانات التنمية البشرية تفاوتا كبيرا بين الدول العربية من حيث الرضا بنوعية الخدمات الصحية على النحو الآتي:

– جاءت تونس في مقدمة الدول العربية من حيث الرضا بوزن نسبي 80% من شملهم الاستطلاع وهذا يبين تقدم التنمية البشرية في هذا العنصر ويعود ذلك إلى التخطيط الجيد للتنمية البشرية راسياً وأفقياً .

– دول بلغ معدل الرضا فيها أكثر من 50% وأقل من 80% وتشمل السعودية والكويت لكل منهما 69% الأردن 66% جيبوتي 56% الجزائر 52% فلسطين 50%.

– دول معدل الرضا أقل من 50% وتشمل السودان 48% العراق 44% موريتانيا 31%.

– بقية الدول العربية لم يظهرها الدليل بالرضا أو عدم الرضا وهذا مؤشر على قصور في التخطيط الصحي مما يؤثر سلباً في تقديم الخدمات الصحية ومن ثم تدني التنمية البشرية.

التكافل الاجتماعي:

يعد التكافل الاجتماعي أحد عناصر التنمية البشرية ، حيث يركز على الجوانب الاقتصادية ، ويشمل عدة مؤشرات منها العمالة وبطالة الشباب وعمالة الأطفال والرضا بالمجتمع المحلي والثقة في الحكومة الوطنية والشعور بالأمان وجرائم القتل جدول (4).

جدول رقم (4) مؤشرات التكافل الاجتماعي

مؤشر التكافل الاجتماعي / الدولة	نسبة العاملين إلى مجموع السكان (%) من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق	الرضاء بالمجتمع المحلي % للمجيبين بنعم	الشعور بالأمان	مؤشر التكافل الاجتماعي / الدولة	نسبة العاملين إلى مجموع السكان (%) من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق	الرضا بالمجتمع المحلي % للمجيبين بنعم	الشعور بالأمان
الأردن	44,9	75,6	81,0	السعودية	59,7	85,9	77,0
الإمارات	83,9	93,8	90,0	السودان	89,0	72,7	75,0
البحرين	72,2	88,2	60,0	سوريا	45,8	44,8	65,0
تونس	46,3	66,0	47,0	الصومال	59,9	00	--
الجزائر	43,9	73,9	49,0	العراق	41,9	66,7	41,0
جيبوتي	--	75,3	72,0	عمان	65,7	89,9	--
قطر	89,9	90,4	87,0	المغرب	50,9	69,4	67,0
الكويت	75,5	81,5	--	موريتانيا	44,7	62,2	62,0
لبنان	47,6	74,1	69,0	اليمن	50,9	51,9	67,0
ليبيا	53,6	68,7	91,0	فلسطين	41,2	71,5	59,0
مصر	51,3	61,0	58,0	جزر القمر	62,7	40,6	47,0

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية.

العمالة: بلغت نسبة العاملين في الوطن العربي للفئة العمرية 25 سنة وما فوق إلى إجمالي السكان نحو 52,6% ، وتقل عن المعدل العالمي بنسبة 13,2% الذي بلغ 65,8% . كما يأتي في المرتبة الأخيرة من بين مناطق التنمية البشرية حيث بلغت نسبة العاملين في شرق آسيا والمحيط الهادي 74,5% وفي جنوب الصحراء الأفريقية 74,5% وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 67,2% ،جنوب آسيا 61,1% أوروبا وآسيا الوسطى 58,4% .وهذا يبين ضعف تخطيط القوة العاملة في الدول العربية .وهناك تفاوت بين الدول العربية فيما بينها في نسبة العاملين على النحو الآتي:

– دول تجاوزت نسبة العمالة فيها المتوسط العالمي وتشمل قطر 89,9% السودان 89,0% الإمارات 83,9% الكويت 75,5% البحرين 72,2% عمان 65,7% ، ويلاحظ أن معظم هذه الدول عدا السودان تستقبل عمالة وافدة تفوق العمالة الوطنية، أما السودان فإن ارتفاع الوزن النسبي يعود إلى عمالة الأطفال وربما مشاركة المرأة كونها بلداً يعتمد على الاقتصاد الزراعي.

– دول انحصرت العمالة فيها بين المتوسط العربي والمتوسط العالمي وتشمل جزر القمر 62,7% الصومال 59,9% السعودية 59,7% ليبيا 53,6% ، وهذه الدول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي السعودية وليبيا تتمتع برخاء اقتصادي كما إنهما تستوردان العمالة وتتعرضان لهجرة عمالة وافدة بشكل

مستمر ولكنهما متماثلتان من حيث اتجاهات النمو السكاني حيث ترتفع فيهما نسبة الأطفال.

– دول انخفضت نسبة العمالة فيها عن المعدل العربي ولكنها لم تنخفض عن 50% وتشمل مصر 51,3% المغرب 50,9% اليمن 50,9% وهذه الدول تعاني من نمو سكاني مرتفع بالإضافة إلى عمالة الأطفال.

– دول يرتفع فيها معدل المشاركة عن 40% وينخفض عن 50% وتشمل لبنان 47,6% الأردن 46,4% تونس 46,3% سوريا 45,8% موريتانيا 44,6% الجزائر 43,9% العراق 41,9% فلسطين 41,2% وجميع هذه الدول تعاني من مشكلات تنموية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد أفرز هذا الوضع بطالة الشباب وعمالة الأطفال، وبالنسبة لبطالة الشباب فقد سجلت مصر أعلى مستوى فقد بلغت نسبة العاطلين الشباب 54,1% وجاءت فلسطين ثانيا بنسبة 49,6% ثم الأردن 46,4% .السعودية 45,4% سوريا 40,2% الجزائر 37,5% تونس 31,4% لبنان 22,3% الإمارات 21,8% المغرب 18,1% الكويت 11,8% قطر 8,9%.

أما بالنسبة لتشغيل الأطفال من الفئة العمرية (5–14 سنة) جاءت الصومال في المرتبة الأولى بنسبة 49,0% ثم جزر القمر 35,0% الجمهورية اليمنية 23,0% موريتانيا 16,0% العراق 11,0% جيبوتي 8,0% وهذه الدول تعاني من اضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية ومستوى معيشي منخفض دفع بالأطفال إلى الدخول لسوق العمل.

– جاءت الجزائر والبحرين في المراتب الخامسة والسادسة بنسبة 5,0% لكل منهما . أما بقية الدول العربية لم تسجل أية عمالة للأطفال ويعود ذلك إلى تطبيق قوانين العمل التي تمنع دخول الأطفال سوق العمل قبل السن القانوني.

الرضا في المجتمع المحلي: بلغ متوسط الرضا بالمجتمع المحلي في المنطقة العربية 67,6% ، بينما وصل المعدل العالمي 79,0%، أما في جنوب آسيا 83,2% وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 79% وفي أوروبا وآسيا الوسطى 76,5% ، وفي أفريقية جنوب الصحراء الكبرى 65,2% ، وهناك تقارب في الاتجاه بين الدول العربية وجنوب الصحراء الكبرى ، مما يكشف التماثل في مشاكل وقضايا التنمية. ويتفاوت معدل الرضا بالمجتمع المحلي بين الدول العربية ويوضح ذلك الجدول رقم (4) ومنه يتبين الآتي:

– دول تجاوز معدل الرضا بالمجتمع المحلي المعدل العالمي وتشمل الإمارات 93,8% قطر 90,4% عمان 89,9% البحرين 88,2% السعودية 85,9% الكويت 81,5% وتتسم هذه الدول برخاء اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة واستقرار سياسي.

– دول معدل الرضا بالمجتمع المحلي تجاوز المعدل العربي ولكنه ينخفض عن المعدل العالمي وتشمل الأردن 75,6% جيبوتي 75,3% لبنان 74,1% الجزائر 73,9% السودان 72,7% فلسطين 71,5% المغرب 69,4% ليبيا 68,7% وهذه الدول تعاني من مشكلات سياسية واقتصادية وانقسامات طائفية ومن ثم يفضل اللجوء إلى المجتمع المحلي للحصول على حاجاته.

– دول معدل الرضا فيها أقل من المتوسط العربي وتشمل العراق 66,6% تونس 66% موريتانيا 62,2% مصر 61,0% الجمهورية اليمنية 51% سوريا 44,8% جزر القمر 40% وهذه الدول تعاني من مشكلات سياسية وحروب أهلية كسوريا والعراق واليمن.

الشعور بالأمان : يعد الشعور بالأمان من المكونات المهمة للتنمية البشرية في المناطق الجغرافية . فكلما شعر الفرد بالأمان يتجه نحو البناء والإسهام في

التنمية . ولأهميته تم الأخذ به في تقرير التنمية البشرية لعام 2013م لهذا تم تناوله في هذه الجزئية .تظهر بيانات تقرير التنمية البشرية أن معدل الشعور بالأمان في العالم بلغ 66,0% أما في المنطقة العربية فقد كان معدل الشعور بالأمان 62,9%، وبهذا تكون المنطقة العربية في مرتبة متقدمة وتأتي بعد جنوب آسيا التي بلغ فيه الشعور 66,95 ، كما أنها متقدمة على كل من أوروبا وآسيا الوسطى التي بلغ فيها المعدل 53,5% وجنوب الصحراء الأفريقية 55% وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 42%.

أما الشعور بالأمان على مستوى الدول العربية فيظهر تفاوتاً بينهما ويوضح ذلك الجدول رقم (4) ومنه يتبين:

– دول يرتفع فيها الشعور بالأمان هما الإمارات 90% ليبيا 91% وقطر 87% الأردن 81% السعودية 77% السودان 75% جيبوتي 72% ويعود ذلك إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الإمارات وقطر والسعودية .أما في السودان وجيبوتي فالرضا يعود إلى الخوف من انفجار صراعات عرقية رغم المستوى المعيشي المنخفض والمشاكل السياسية والاقتصادية، وارتفاع النسبة في ليبيا بسبب أخذ البيانات قبل الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي.

–دول معدل الرضا يدور حول المتوسط العربي وتشمل لبنان 69% المغرب 67 % الجمهورية اليمنية 67% سوريا 65 % موريتانيا 62% البحرين 60% وارتفاع الرضا يعود إلى التغيرات السياسية التي حدثت وما يتوقع منها تحسن في مستوى التنمية البشرية في المستقبل المنظور ..أما في البحرين فيعود إلى العدالة الاجتماعية والتناغم بين السلطة والشعب رغم التدخلات الإيرانية في آثارة المشاكل المختلفة.

– دول ينخفض فيها الشعور بالرضا إلى أقل من المتوسط العربي فلسطين 59% مصر 58% الجزائر 49% تونس 47% جزر القمر 47% العراق 41% ويعود هذا إلى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي أثرت سلباً في مستوى التنمية البشرية.

وتأسيساً على ما تقدم يظهر هناك ضعف في التكافل الاجتماعي ، وقد أدى ذلك إلى خسائر في مؤشرات التنمية البشرية حيث بلغت 25,4% [7] رغم ارتفاعها عن المتوسط العالمي بنحو 2,4%.

التحكم بالموارد:

يعد التحكم بالموارد من أهم مقومات التنمية البشرية في الأمكنة الجغرافية. يضم التحكم بالموارد مكونين هما الاقتصاد الذي يتكون من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج وتكوين رأسمال ، أما المكون الثاني الإنفاق العام ويشمل الإنفاق الحكومي العام على الصحة والتعليم والجانب العسكري وخدمة التدين. ويوضح ذلك الجدول رقم (5).

الاقتصاد: يتكون من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج وتكوين رأسمال وبالنسبة الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية المقوم بالقوة الشرائية لعام 2005م حوالي 2,808,0 مليار دولار ، بينما بلغ الناتج العالمي 96,016,4 مليار دولار وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الخامسة من حيث حجم الناتج المحلي بعد كل من شرق آسيا 12,580,2 مليار دولار وأمريكا والبحر الكاريبي 6,046,1 مليار وأروبا وآسيا الوسطى 5,946,1 مليار جنوب آسيا 5,586,1 مليار جنوب الصحراء الأفريقية 1,691,4 مليار التي تأتي بعد المنطقة العربية.

جدول رقم (5) يبين مؤشرات التحكم بالموارد في الوطن العربي

مؤشر التحكم بالموارد / الدولة	الاقتصاد			مؤشر التحكم الموارد / الدولة	الانفاق العام		
	الناتج المحلي الإجمالي معامل القوة الشرائية بالدولار بالمليارات	نصيب الفرد من الناتج المحلي معامل القوة الشرائية بالدولار	تكوين راس المال الثابت الإجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي		النفقات الحكومية العامة% من الناتج المحلي	على الصحة % من الناتج المحلي	على التعليم % من الناتج المحلي	للأغراض العسكرية % من الناتج المحلي
الأردن	32,6	5,269	21,3	الأردن	18,9	5,4	--	5,0
الإمارات	333,7	42,293	23,8	الإمارات	8,2	2,7	1,4	6,9
البحرين	26,9	21,345	26,6	البحرين	15,5	3,6	2,9	3,4
تونس	88,1	8,258	24,0	تونس	13,4	3,4	6,3	1,4
الجزائر	275,0	7,643	38,3	الجزائر	14,2	3,2	4,3	3,6
جيبوتي	--	2,087	--	جيبوتي	--	4,7	8,4	3,7
السعودية	601,8	21,430	19,0	السعودية	19,8	2,7	5,6	10,1
السودان	83,8	1,878	24,7	السودان	17,6	1,9	--	3,4
سوريا	96,6	4,741	18,8	سوريا	10,1	1,6	4,9	4,1
الصومال		---	--	الصومال	--	--	---	--
العراق	112,5	3,412	--	العراق	--	6,8	--	2,4
عمان	72,1	25,330	--	عمان	19,9	2,2	4,3	8,5
قطر	154,8	88,987	39,6	قطر	24,8	1,4	2,4	2,3
الكويت	135,1	47,935	17,8	الكويت	13,5	2,1	3,8	3,6
لبنان	54,9	12,900	30,0	لبنان	12,3	2,8	1,8	4,2
ليبيا	96,2	13,361	--	ليبيا	--	2,7	--	1,2
مصر	457,8	5,547	19,4	مصر	11,3	1,7	3,8	2,0
المغرب	143,5	4,373	30,6	المغرب	15,4	2,0	5,4	3,5
موريتانيا	8,0	2,255	25,9	موريتانيا	12,3	2,3	4,3	3,8
اليمن	51,1	2,060	11,7	اليمن	11,8	1,3	5,2	3,9
فلسطين	---	--	--	فلسطين	--	--	--	--
جزر القمر	0,7	980	12,4	جزر القمر	15,3	3,0	7,6	--

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية.

إن انخفاض حجم الناتج المحلي العربي من أهم مشكلات التنمية البشرية حاضرا ومستقبلا ، لأن هذا يقلل من الادخار الذي يقلل من الاستثمار والذي بدوره يقلل الإنتاج وهذا يعني أن المنطقة العربية تدور في حلقة فقر مفرغة . ويمكن تبيان مستوى التفاوت من خلال الوقوف على حالة كل دولة على حدة كما جاء في الجدول رقم (5):

– دول يرتفع فيها الناتج المحلي فوق المتوسط العالي وتشمل السعودية 601 مليار دولار مصر 457 الإمارات 333.7 الجزائر 275 قطر 154,8 المغرب 143,5 الكويت 135,1 العراق 112,5 مليار دولار ومعظم هذه الدول نفطية عدا مصر التي تعتمد على السياحة والنقل الدولي.

– دول ينخفض فيها الناتج المحلي إلى أقل من 100,0 مليار دولار وتشمل سوريا 96,6 مليار دولار ليبيا 96,2 تونس 88,1 السودان 83,8 عمان 72,1 مليار دولار ، وكل هذه الدول عدا عمان تعاني من اضطرابات سياسية واقتصادية وتدنٍ في التنمية البشرية.

– دول ينخفض فيها الناتج المحلي بشكل حاد تشمل لبنان 54,9 مليار دولار الجمهورية اليمنية 51,1الأردن 32,6 البحرين 26,9 موريتانيا 8,0 جزر القمر 0,7 مليار دولار ، ويعود ذلك إلى قلة الموارد عدا الجمهورية اليمنية التي تعاني من فساد إداري رغم وفرة الموارد.

أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية فيأتي في عدة مستويات هي:

– دول يزيد فيها دخل الفرد عن 20 ألف دولار في السنة وتشمل قطر 88,987 الكويت 47,935 الإمارات 42,293 عمان 25,330 السعودية 21,430 البحرين 21,345 . وهذه دول نفطية ومستقرة سياسيا.

– دول نصيب الفرد فيها أقل من 20 ألف دولار وأكثر من 10 ألف دولار وتشمل ليبيا 13,361 لبنان 12,900.

– دول فيها دخل الفرد أقل من 10 ألف دولار تشمل تونس 8,258 الجزائر 7,643 مصر 5,547 الأردن 5,269 سوريا 4,741 المغرب 4,373 العراق 3,412 موريتانيا 2,255 جيبوتي 2,087 الجمهورية اليمنية 2,060 جزر القمر 980.

الإنفاق العام : يشمل الإنفاق العام النفقات الحكومية العامة من الإنفاق العام والإنفاق على الصحة والتعليم وخدمة الدين من الناتج المحلي ، وقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2013م تفاوتاً في تلك المستويات بين الدول العربية ومناطق العالم وبين الدول العربية بعضها البعض، بالنسبة للنفقات الحكومية العامة من الناتج المحلي في الوطن العربي بلغ حوالي 15,4 % ، وينخفض عن المعدل العالمي بحوالي 2,1 % مليار دولار الذي بلغ 17,5 % ، ويأتي الوطن العربي بعد كل من جنوب الصحراء الإفريقية الذي بلغ إنفاقها 16,9% وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 16,1% ، وهذا يبين ضعف خطط التنمية البشرية في الوطن العربي.

أما بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية نجد أهميته النسبية تتفاوت من دولة إلى أخرى.

– دول إنفاقها يزيد عن المتوسط العربي للإنفاق تأتي قطر في مقدمة الدول العربية من حيث الإنفاق العام ، حيث تنفق نحو 24,8 % من إنتاجها القومي ثم عمان بسنبة 19,9% ، السعودية 19,8% ، الأردن 18,9% ، السودان 17,6% ، ومعظم الانفاق أما في التنمية المحلية أو مساعدات لدول أخرى كما هو بالنسبة للسعودية وقطر وعمان أو في عمل عسكري وهذا ينطبق على السودان.

– دول إنفاقها في مستوى الإنفاق العربي البحرين 15,5% المغرب 15,4% جزر القمر 15,3% وهذه توضح حال الاقتصاد العربي الذي يعاني من ضعف في الأداء.

– دول إنفاقها دون المتوسط العربي وتشكل معظم الدول العربية الجزائر 14,2% الكويت 13,5% تونس 13,4% لبنان 12,3% الجمهورية اليمنية 11,8% مصر 11,3% سوريا 10,1% الإمارات 8,2%.

– دول لا توجد لها بيانات للإنفاق الصومال العراق ليبيا فلسطين وهذه تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية.

الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية:

الإنفاق على الصحة : بلغ إجمالي الإنفاق العام على الخدمات الصحية في الوطن العربي 2,6 % من إجمالي الإنفاق العام للدخل القومي بينما متوسط الإنفاق العالمي 6,5% ويأتي الوطن العربي في مرتبة متدنية عند مقابلته بغيره من المناطق حسب دليل التنمية البشرية، كأوروبا الوسطى 4,3% أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 3,8% جنوب الصحراء الأفريقية والكبرى 3,0% . أن انخفاض الإنفاق في الوطن العربي يبين ضعف التخطيط في مجال التنمية الصحية. وبالنسبة للإنفاق حسب في كل دولة عربية هناك تفاوت في مستوى الإنفاق فيما بينها الجدول المبين سلفاً ومنه يتبين الآتي:

–دول يرتفع فيها الإنفاق فوق المتوسط العربي وتقترب من المتوسط العالمي وتشمل العراق 6,8% الأردن 5,4%.

– دول إنفاقها أقل من المتوسط العالمي وتزيد عن المتوسط العربي وتشمل جيبوتي 4,7% البحرين 3,6% تونس 3,4% الجزائر 3,2% جزر القمر 3% لبنان 2,8% السعودية والإمارات وليبيا متماثلة في الإنفاق بنسبة 2,7%.

– دول ينخفض فيها الإنفاق على الصحة دون المتوسط العربي وتشمل عمان 2,2% الكويت 2,1% السودان 1,9% مصر 1,7% سوريا 1,6% قطر 1,4% الجمهورية اليمنية 1,3%.

– فلسطين الصومال لا توجد بيانات حول الانفاق بسبب ظروف الاحتلال لفلسطين وغياب مؤسسات الدولة في الصومال

الإنفاق على التعليم: بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم في الوطن العربي 3,9% من إجمالي الدخل القومي وهو أقل من متوسط الإنفاق العالمي الذي بلغ 4,9% وعند مقابلته بالإنفاق في مناطق أخرى حسب دليل التنمية البشرية يأتي في مرتبة متدنية فأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بلغ إنفاقها 5,3% أما أفريقيا جنوب الصحراء 5,2% أوروبا وآسيا الوسطى 4,1% أن انخفاض الإنفاق على التعليم أحد العوامل التي أدت إلى انتشار الأمية الأبجدية .وبالنسبة للإنفاق على مستوى الدول:

– دول يرتفع فيها الإنفاق على التعليم فوق المتوسط العالمي ويقترب من الضعف جيبوتي 8,4% جزر القمر 7,6% تونس 6,3% السعودية 5,6% المغرب 5,4% اليمن 5,2% سوريا 4,9% موريتانيا 4,3%

– دول إنفاقها دون المتوسط العربي ولكنه يقترب منه وتشمل مصر والكويت لكل منهما 3,8%.

– دول إنفاقها دون المتوسط العربي بكثير تشمل البحرين 2,9% قطر 2,4% لبنان 1,8% الإمارات 1,4%.

– دول لا توجد بيانات لها حول الإنفاق على التعليم. العراق الصومال الأردن فلسطين ليبيا.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الإنفاق على الصحة

والتعليم في المنطقة العربية من أدنى الإنفاق بين مناطق التنمية البشرية في العالم ويترتب على ذلك انتشار الأمراض والأمية وهذا يؤثر في مستوى التنمية البشرية والمستدامة ونمو ظاهرة الفقر بكل أنماطه في الأقطار العربية.

مستويات الفقر البشري في الوطن العربي:

يعد الفقر من المؤشرات المهمة في التنمية البشرية ، لهذا فان الوقوف على أنماطه في الوطن العربي عاملاً مهماً لتبيين مستوى التنمية البشرية.

الجدول رقم (6) يوضح مستوى الفقر في الوطن العربي ومنه يتبين

المؤشر / الدولة	السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد							نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل %	
	مجموع السكان بالألف	شدة الحرمان%	السكان المعرضين لخطر الفقر	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	نسبة الحرمان إلى الفقر العام بالنسبة المئوية			1,25 دولار في اليوم بمعامل القوة الشرائية	خط الفقر الوطني
					التعليم	الصحة	مستوى المعيشة		
الأردن	145	34,4	1,3	0,1	25,9	27,6	46,5	39,0	38,9
الإمارات	20	35,3	2,0	--	9,4	0,4	5,2	--	--
البحرين	--	--	--	--	--	--	--	--	--
تونس	272	37,1	4,9	0,2	25,0	47,3	27,6	1,4	3,8
الجزائر	--	--	--	--	--	--	--	--	--
جيبوتي	241	47,3	16,1	12,5	38,3	24,6	37,1	18,8	--
السعودية	--	--	--	--	--	--	--	--	--
السودان	--	--	--	--	--	--	--	--	--
سوريا	1,041	37,5	7,1	0,5	45,4	42,7	11,8	1,7	--
الصومال	6,941	63,3	9,5	65,6	34,2	18,6	47,2	--	--
العراق	3,996	41,3	14,3	3,1	47,5	32,1	20,4	2,8	22,9
عمان	--	--	--	--	--	--	--	--	--
قطر	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الكويت	--	--	--	--	--	--	--	--	--
لبنان	--	--	--	--	--	--	--	--	--
ليبيا	--	--	--	--	--	--	--	--	--
مصر	4,699	40,7	7,2	1,0	48,0	37,3	14,5	1,7	22,0
المغرب	3,287	45,3	12,3	3,3	35,3	27,5	37,0	2,5	9,0
موريتانيا	1,982	57,1	15,1	40,7	32,0	21,6	46,5	23,4	42,0
اليمن	11,176	53,9	13,0	31,9	27,0	40,5	32,4	17,5	34,8
فلسطين	52	37.3	8,8	0,1	33,9	55,3	10,8	00,00	21,9
جزر القمر	-	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية.

السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد : بلغ عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في الوطن العربي 33,852,000 فقير ، وهذا يعادل 9,47 % من إجمالي السكان ويتفاوت عدد الفقراء في المنطقة العربية على النحو الآتي :دول تزيد فيها نسبة الفقر المتعدد الأبعاد عن ربع حجم سكانها وتشمل الصومال 70,8% مصر 55% موريتانيا 55% اليمن 43.7% جيبوتي 26,8%

- دول بلغت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد فيها أقل من خمس سكانها وتشمل العراق 11,9% المغرب 10% سوريا 4,9% تونس 2,5% الأردن 2,2% فلسطين 1,2%.

- دول الفقر المتعدد الأبعاد أقل من 1% وتشمل الإمارات العربية المتحدة 0,2% ويعتقد أن هؤلاء من المهاجرين العاطلين عن العمل.

أما بالنسبة للحرمان من التعليم والصحة ومستوى المعيشة وهذه مقومات للتنمية البشرية فهي في مرتبة مستويات متدنية وتتفاوت الدول العربية في هذه المؤشرات ، فبعض الدول تعاني من حرمان في التعليم وتحقق تقدم في مؤشرات الصحة والمعيشة والعكس بينما البعض يعاني من حرمان في مؤشرين كما هو الحال في سوريا حيث تصل نسبة الحرمان في التعليم 45,4% وفي الصحة 42,7% ، أما الحرمان المعيشي 11,8% .أما العراق فيرتفع فيها الحرمان في التعليم إلى 47,5% والصحة 32,1% والمعيشة 20,4% .أما الحرمان في مصر فيرتفع في التعليم إلى 48% والحرمان في الصحة 37,3% والحرمان المعيشي 14,5%. أما الجمهورية اليمنية يصل الحرمان في الصحة إلى 40% وفي المعيشة إلى 32,4% وفي التعليم 27% ، أما موريتانيا يصل الحرمان في المعيشة إلى 46,5% وفي التعليم 32% وفي الصحة إلى 21,6% ، وبالنسبة للصومال يصل الحرمان في المعيشة الى 47,2% وافي التعليم 34,2% وفي الصحة 18,6% ، أما تونس فتصل نسبة الحرمان في الصحة إلى 27,3% وفي مستوى المعيشي 27,6% أما الحرمان في التعليم 25% . أما الأردن فقد بلغ الحرمان في المستوى المعيشي 46,5% وفي الصحة 27,6% وفي التعليم 25,9% أما في جيبوتي فتصل نسبة الحرمان في التعليم 38,3% وفي المعيشة 37,1% وفي الصحة 24,6% أما المغرب فقد بلغت نسبة الحرمان في المعيشة 37% والتعليم 35,3% وفي الصحة 27,5% أما فلسطين فقد بلغت نسبة الحرمان في الصحة 55,3% والحرمان في التعليم 33,9% وفي المعيشة 10,8%.

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن معظم سكان الوطن العربي يعانون من حرمان في التعليم والصحة والمستوى المعيشي مما يعطي مؤشراً على تدني مستوى التنمية البشرية في المنطقة العربية عامة وفي كل دولة على حدة بشكل خاص وفقاً وتلك المؤشرات.

اتجاهات الحاضر ورؤية مستقبلية للتنمية البشرية في المنطقة العربية:

سنناقش في هذا الجزء اتجاه التنمية البشرية في المنطقة العربية ومن تحليل بيانات الجدول رقم (7) تتبين تلك الاتجاهات وهي:

جدول (7) اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي خلال المدة من 1990- 2012م التنمية البشرية

المؤشر / الدولة	دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو الدليل		الترتيب الدولي حسب دليل التنمية البشرية		
	1990	2012م	1990-2000م	2010-2012م	1990م	2012م	نوع التغيير
قطر	0,743	0,834	0,76	0,62	47	36	إيجابي
الإمارات	--	0,818	--	--	49	41	إيجابي
البحرين	0,713	0,796	0,92	0,15	40	48	سلبي
الكويت	0,712	0,790	--	0,27	44	54	سلبي
السعودية	0,635	0,782	0,93	0,74	77	57	إيجابي
ليبيا	--	0,769	--	--	58	64	سلبي
لبنان	--	0,745	--	--	80	72	إيجابي
عمان	--	0,731	--	--	74	84	سلبي
الجزائر	0,562	0,713	1,07	1,10	108	93	إيجابي
تونس	0,553	0,712	1,51	0,86	92	94	سلبي
الاردن	0,592	0,700	0,95	0,62	90	100	سلبي
فلسطين	--	0,670	--	--		110	-
مصر	0,502	0,662	0,96	0,91	120	112	إيجابي
سوريا	0,557	0,648	0,67	0,70		116	-
المغرب	0,440	0,591	1,54	1,20	130	130	لم تتغير
العراق	--	0,590	--	--		131	لم تصنف
موريتانيا	0,357	0,470	1,61	0,92	152	155	سلبي
اليمن	0,286	0,458	2,78	1,66	149	160	سلبي
جيبوتي	--	0,445	--	--	154	164	سلبي
جزر القمر	--	0,429	--	--	136	169	سلبي
السودان	0,301	0,414	1,89	1,08	139	71	سلبي
الصومال	--	--					فاشلة

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة [1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي للأعوام 2004م ، 2006'، 2010، 2011، 2013، تقارير التنمية البشرية

اتجاهات التنمية البشرية في تسعينيات القرن العشرين:

في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين صدر أول تقرير للتنمية البشرية ويظهر أن جل الدول العربية قد وردت في التقرير عدا الصومال وفلسطين والعراق وسوريا . وبالنسبة للترتيب في الدليل فقد جاءت بعض الدول في مرتبة متقدمة دولياً وبعضها في ذيل الترتيب ويعكس ذلك الجدول رقم (7) ومنه يتبين:

جاءت البحرين في الترتيب الأول عربياً و40 دولياً، والكويت في الترتيب (2) عربياً و (44) دولياً قطر احتلت الترتيب (3) عربياً و(47) دولياً. الإمارات جاءت في الترتيب (4) عربياً و (49) دولياً ، ليبيا الترتيب (5) عربياً و (58) دولياً ، عمان الترتيب (6) عربياً و (74) دولياً ، السعودية الترتيب (7) عربياً و(77) دولياً ، لبنان الترتيب (8) عربياً و (80) دولياً ، الأردن عربياً (9) ودولياً (90) ، تونس الترتيب (10) عربياً و (92) دولياً ، مصر الترتيب (11) عربياً ودولياً (121) المغرب الترتيب (12) عربياً و (130) دولياً ، جزر القمر الترتيب عربياً (13) ودولياً (136) السودان الترتيب العربي (14) والدولي (139) الجمهورية اليمنية الترتيب العربي (15) ودوليا (149) موريتانيا جاءت في المرتبة (16) عربياً و (152) دولياً ، جيبوتي عربياً (17) ودولياً (154).

أما بالنسبة لوضع الدول العربية في مستويات التنمية حسب قيم الدليل فقد سجلت قيمة الدليل في الوطن العربي (0,517) وبناء على تقسيمات الدليل إلى مراتب تنمية بشرية مرتفعة جداً بمعدل (0,817) ، وتنمية بشرية مرتفعة (0,656)، تنمية بشرية متوسطة (0,481)، تنمية بشرية منخفضة(0,350) ، فقد جاءت كل من البحرين والكويت وقطر في مرتبة التنمية البشرية المرتفعة فقد بلغت قيمة الدليل فيهما 0,713 ، 0,712 ، 0,743.لكل منهما على التوالي . أما دول التنمية البشرية المتوسطة السعودية 0,635 ، الأردن 0,592 ، سوريا 0,557 ، تونس 0,553 ، مصر 0,502 ، أما دول التنمية المنخفضة المغرب 0,440، موريتانيا 0,357 ، السودان 0,301 ، اليمن 0,286 .أما الدول غير المبينة في الدليل فلسطين الصومال العراق عمان ليبيا الإمارات.

اتجاهات التنمية البشرية عام 2010م

تظهر بيانات الجدول (7) اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي لعام 2010 م ومنه يتبين الآتي:

جاءت قطر في مقدمة الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية واحتلت المرتبة (36) دولياً وبذلك تقدمت ثماني مراتب دولية ومرتبتين عربيتين وبلغت قيمة الدليل 0,834 بارتفاع 0,091 ورغم ارتفاع قيمة الدليل إلا أنها جاءت في ضمن دول التنمية البشرية المرتفعة ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الدليل دولياً إلى جانب تراجعها في مؤشرات أخرى .

في المرتبة الثانية عربياً جاءت الإمارات العربية المتحدة ودولياً في الترتيب (41) متقدمة درجتن عربياً و(8) درجات دولياً وبلغت قيمة الدليل فيها 0,818 وجاءت في مرتبة التنمية البشرية المرتفعة .أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها البحرين ودوليا جاءت في المرتبة (48) وبذلك تراجعت درجتين عربياً و(8) درجات دولياً ويعود ذلك إلى المشاكل السياسية بفعل التدخلات الإيرانية التي انعكست على بقية المؤشرات ، أما قيمة الدليل فقد بلغت 0,796 بارتفاع (0,083) وحافظت على ترتيبها في مستوى التنمية البشرية المرتفعة. الترتيب الرابع عربيا الكويت وجاءت في الترتيب 54 دولياً وبذلك تراجعت عشر درجات دولياً ودرجتين عربياً أما قيمة الدليل فقد سجلت 0,790 بارتفاع 0,78 عن قيمة 1990م.

المملكة العربية السعودية جاءت في الترتيب الخامس عربياً و57 دولياً وبذلك تقدمت 20 درجة دولياً بعد أن بلغت قيمة الدليل 0,782 ويرتبط هذا بالتحسن في المستوى المعيشي والتعليمي والتكافل الاجتماعي . أما المرتبة السادسة عربياً فقد احتلتها ليبيا وجاءت في

الترتيب 64 دوليا وتراجعت 12 مرتبة. أما قيمة الدليل فقد بلغت 0,769 ، أما المرتبة السابعة عربيا و72 دوليا احتلتها لبنان وبلغت قيمة الدليل 0,745 وبذلك تراجعت 12 مرتبة دوليا ،أما عمان فقد جاءت في المرتبة الثامنة عربيا و 84 دولياً وتراجعت 10 مراتب دولياً فيما بلغت قيمة الدليل 0,713 جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة وتونس في المرتبة العاشرة والأردن في المرتبة الحادية عشرة عربياً أما مرتبتها الدولية 93 للجزائر و94 لتونس و100 للأردن وبلغت قيمة الدليل 0,713 و 0,712 و 0,700 لكل منهما على التوالي . وبذلك تقدمت الجزائر 15 مرتبة ، وتراجعت تونس مرتبتين والأردن 10 مراتب دوليا .المرتبة الثانية عشر عربيا و110 دولياً فلسطين ، وبلغت قيمة الدليل 0,670، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة عشرة عربياً و112 دولياً وبلغت قيمة الدليل 0,662 ، أما المرتبة الرابعة عشرة عربيا فاحتلتها سوريا ودولياً وجاءت في المرتبة 116 وبلغت قيمة الدليل 0,648 أما المرتبة الخامسة عشرة عربيا المغرب ودولياً جاءت في المرتبة 130 بقيمة دليل 0,591 وبذلك تقدمت مصر 8 مراتب دولياً والمغرب 5 مراتب دولياً أيضاً.

المراتب 16 وحتى 22 عربياً جاءت فيها العراق ، موريتانيا، الجمهورية اليمنية ، جيبوتي، جزر القمر ، السودان، الصومال ، بترتيب دولي 131، 155، 160، 164، 169، 171. على التوالي ، أما قيم الدليل فقد بلغت حسب الترتيب سلفا 0، 590 ، 0,470 ، 0,458 ، 0445 ، 0,429 ، 0414 .

رؤية مستقبلية للتنمية البشرية في الوطن العربي:

ناقشنا في الأجزاء السابقة الوضع السكاني في الوطن العربي ومستويات التنمية البشرية واتجاهاتها وبناء على تلك المعطيات يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل للتنمية البشرية في الوطن العربي العربية على النحو الآتي:

سيناريو التنمية البشرية المستمر و المتصاعد : يعتمد السيناريو على الأوضاع المستقرة في الدولة معززاً وجود خطط تنموية منبثقة من رؤية واضحة ، وجود بنية تحتية متطورة ، استخدام التقنية على نطاق واسع في المعاملات الإدارية ، وجود موارد مالية .هذه المكونات تسهم في تلبية احتياجات السكان .وبالنظر إلى حال الدول العربية يمكن القول فان الدول التي يتوقع أن يحدث فيها هذا السيناريو هي : الإمارات العربية المتحدة، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، سلطنة عمان ، الأردن، المملكة المغربية ، لبنان ،الجزائر ، مصر ، تونس.

أن النمو المتصاعد في التنمية البشرية لهذه الدول سوف يمكنها من رفع قيمة دليلها ومن ثم تغيير المرتبة العربية والدولية والوضع في مستوى التنمية البشرية. الدول التي يتوقع أن تتقدم دوليا وتقترب من مجموعة دول التنمية البشرية المرتفعة جدا هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ، أما بقية دول المجموعة فسوف تغير من قيمة دليلها إيجابياً .فقط. .

سيناريو الركود التنموي: يرتكز السيناريو على فرضية عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تحسن نسبي بسيط في الأوضاع الاقتصادية ويشمل مصر ، لبنان ، ليبيا جزر القمر، السودان ، جيبوتي ، فلسطين.

سيناريو التنمية البشرية المتعثر : فرضية السيناريو وجود مشاكل سياسية وحروب تراجع في النمو الاقتصادي وهذا يؤدي إلى وجود أزمات واختناقات بين فترة وأخرى والمحصلة النهائية تعثر خطط التنمية ومع تزايد حجم السكان بسبب ارتفاع معدل النمو

السكاني يتوقع أن تحصل فجوات تنموية وعجز في تقديم الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى عدم خلق فرص عمل في المستقبل المنظور مما يؤدي الى تعثر التنمية البشرية ومن الدول العربية التي يتوقع ان يحصل فيها هذا السيناريو الجمهورية اليمنية، العراق، سوريا ، الصومال.

الخاتمة:

وقفت الدراسة على مستويات التنمية البشرية وتوصلت إلى الآتي:

الاستنتاجات:

1- تدني مستوى التنمية البشرية في الوطني العربي مقابلة بمناطق التنمية البشرية في العالم

2- معظم دول الوطن العربي تقع في مراتب دنيا في سلم التنمية البشرية الدولي.

3- وجود خلل في التحكم بالموارد في العديد من الدول العربية ترتب عليه انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة.

4- ارتفاع خصوبة المرأة في الوطن العربي وهذا يصعب من الإيفاء بحاجة السكان في دول العجز التنموي.

5- ارتفاع عدد الفقراء وكافة أشكال الحرمان التعليمي والصحي والمعيشي.

6- زيادة فجوة التنمية البشرية بين الدول العربية بعضها ببعض .

التوصيات :

1- إعادة النظر في برامج التنمية البشرية في الوطن العربي عامة وفي كل دولة على حدة.

2- وضع سياسات تمكن من التحكم في الموارد وإعادة توزيعها بما يضمن أن يكون الإنفاق على التعليم والصحة في المراتب الأولى.

3- وضع برامج عربية موحدة لمحاربة الفقر ومحاربة كافة أشكال الحرمان والقضاء عليها.

4- الاستفادة من تجارب دول التنمية البشرية المرتفعة لتصحيح وضع التنمية البشرية في دول التنمية البشرية المنخفضة والفاشلة.

5- إنشاء إدارة مشتركة للتنمية البشرية في المنطقة العربية تقوم بتقويم التنمية البشرية في كل دولة عربية لتعزيز الفرص وتبيين نقاط الضعف في حركة التنمية البشرية ومعالجتها في وقت مبكر.

6- إنشاء قاعدة بيانات موحدة في الوطن العربي للتنمية البشرية بما يسهل من إصدار تقارير للتنمية البشرية منتظمة وموحدة.

7- عمل مزيد من الدراسات والبحوث العدسية في التنمية البشرية في الوطن العربي عامة وفي كل دولة عربية على حدة.

الهوامش:

(1) الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي 2010 تقرير التنمية البشرية لعام 2010 عدد خاص في الذكرى العشرين ، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية ص، 25

(2) الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) 2011م الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع ،ص 63

(3) UN.HUMAN DVELOPMENT . REPORT1990 . PUPLISHED FOR THE NOTIONS DEVLOPMENT PROGRAMME.P55

(4) محمد شوقي محمد ناصف، جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا، اطروحة دكتوراه. قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ،2001م ،ص 225.

(5) إبراهيم بدران ، التعليم العالي والبحث والتطوير والإبداع ، الملتقى العلمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2014م ،ص 4

(6) ذياب موسى البداينه ،التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 2010 ، ص،70.

(7) الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (2013 (UNDP تقرير التنمية البشرية ،نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع ،ص40.

المراجع:

1- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) 2004

2- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) 2006

3- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) البرنامج الإنمائي 2010 تقرير التنمية البشرية لعام 2010 عدد خاص في الذكرى العشرين ، الثروة الحقيقية للأمم مسارات الي التنمية البشرية .

4- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP)2011م الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل لجميع البشرية .

5- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP)2012م الاستدامة والإنصاف مستقبل افضل للجميع

6- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي (UNDP) 2013 تقرير التنمية البشرية ،نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع .

7- إبراهيم بدران ، التعليم العالي والبحث والتطوير والإبداع ، الملتقى العلمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2014م .

8- محمد شوقي محمد ناصف، جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا، أطروحة دكتوراه. قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،2001م.

9- ذياب موسى البداينه ،التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 2010 .

10- UN . HUMAN DVELOPMENT . REPORT1990 . PUPLISHED FOR THE NOTIONS DEVLOPMENT PROGRAMME.

The Population of the Arab World: A study of Human Development Levels (From a geographical perspective)

Rizg Sadallah Al-Japri

Abstract

It is widely known that the Arab countries have population problems, which have an influence and the direction and level of human development. There is a gap between the Arab countries and the other geographical regions in the world. In the HDI, they occurred in the very high level, high level, middle level and low level and some of them were regarded as failed states.

This study analyzed geographically the population on the Arab world concentrating on the human development level. It focused on these variations and differences hoping to correct the direction of the human development and to raise its levels in these countries.